الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

مشـــروع
مجلّـة الاستثمـار الجديــدة

تقديم خاص بالسيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب
لجنة المالية والتخطيط والتنمية

فيفري 2016

تقديم

- هذه الوثيقة تمثل تقديما لمشروع مجلة الاستثمار المعروض على أنظار السيدات والسادة النواب أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

- تحتوي هذه الوثيقة على 5 أجزاء

1. تذكير **بأهم مراحل مراجعة المجلة الحالية** والإطار العام
2. شرح أسباب **مشروع المجلة الجديدة**
3. عرض **لتوجهات المجلة الجديدة**
4. تقديم **أحكام مشروع المجلة الجديدة**
5. ملخص **لأحكام مشروع المجلة الجديدة**

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. تقديم مشروع المجلة الجديدة
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة

إصلاحات هيكلية، إقتصادية وإجتماعية

1 الرؤية الاقتصادية والتنموية الجديدة على مدى 2016 – 2020

- أعدت الحكومة وثيقة توجيهية للرؤية الإستراتجية 2016-2020 بالتزامن مع مناقشة المجلة الجديدة، بما يضمن التناسق بين الرؤية الإقتصادية وقوانين الإستثمار

2 أولويات الحكومة :تحسين مناخ الأعمال وتحقيق الانتعاش الاقتصادي

- أدرجت الحكومة إصلاح مجلة الإستثمار **ضمن أولوياتها**

تندرج ضمن حزمة من الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والاجتماعية

3 عرض لتونس جديدة وأكثر جاذبية وقدرة تنافسية

- سيتم الترويج لهذا العرض الجديد ضمن **ندوة دولية للإستثمار** ستنتظم في تونس سبتمبر 2016

- هذا العرض الجديد للوجهة التونسية يحتوي على **مناخ أعمال ذي جاذبية عالية** : استقرار سياسي وأمني، مشاريع بنية تحتية، اصلاحات هيكلية وإقتصادية...

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة

تقديم مشروع المجلة الجديدة مع ملامح الأوامر التطبيقية

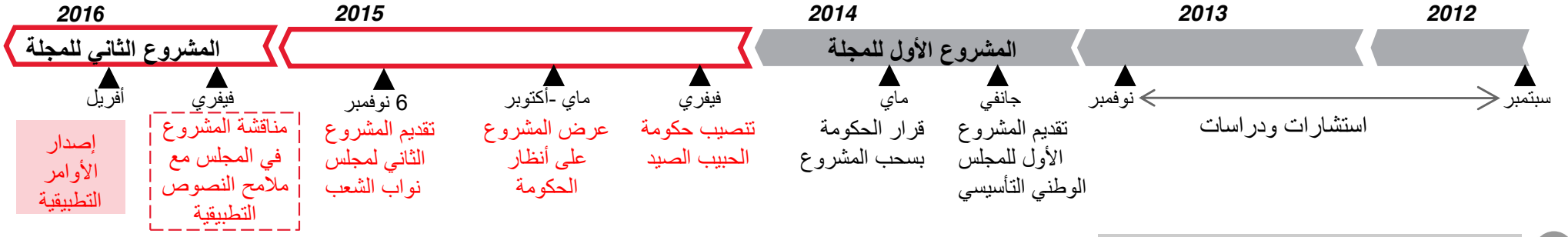

1 إستشارة موسعة شملت 1500 مشارك

- القطاع العام والخاص، المؤسسات الدولية والشركاء الإقتصاديون
- تكوين لجنة متابعة ولجنة إستشارية

2 دراسة معمقة للإطار الحالي للإستثمار اعتمادا على 120 دراسة سابقة وتمشي تشاركي

- 200 مشارك في 10 ورشات و20 محادثة فردية
- إستقصاء 140 مستثمر
- تقييم الحوافز المقدمة خلال 10 سنوات

3 دراسات مقارنة شملت 14 بلدا

- دراسة قوانين الإستثمار في 5 دول شبيهة بتونس تركيا / المغرب / بلغاريا / ماليزيا / الشيلي ودراسة معمقة لـ8 دول رائدة إيرلندا / سنغفورة / كرواتيا / تايوان / فنلندا / الصين / النرويج / البرازيل
- دراسة مقارنة لجاذبية تونس
- 3 ورشات عمل في إطار التعاون التونسي التركي
- ورشات عمل أخرى : OCDE, UNCTAD

إعداد المشروع الأول للمجلة الجديدة

- دراسة مقارنة لماليزيا، تشيكيا وكرواتيا
- بالتوازي : الإنطلاق في دراسة الإطار المؤسساتي والإجرائي

انطلاق جولة جديدة من الإستشارات (اجتماعات مع عدد من الوزارات والمنظمات المعنية)

إعداد المشروع الثاني للمجلة الجديدة وقانون الإصدار

- مناقشة المشروع في مجلس نواب الشعب **مع ملامح النصوص التطبيقية**
- إستكمال النصوص التطبيقية

إصدار الأوامر التطبيقية

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة

إستشارة حوالي 1500 مشارك سنتي 2012 و2013 إضافة إلى جولة جديدة من الاستشارات، خلال أفريل-ديسمبر2015

القطاع الخاص والمجتمع المدني	UTICA+CJD	CONECT	ATIC	UTAP	SYNAGRI	الخبراء المحاسبون	مجمع المحاسبين	UGTT	IACE	الشخصيات الوطنية والخبراء
	المستشارون الجبائيون	عمادة المحامين	منتدى الاقتصاد والأعمال التونسي	الجمعية التونسية لقانون الأعمال	مركز أعمال صفاقس	APBT				
القطاع العام	BCT	AFI	API	ONA	APIA	FIPA	ONTT	CEPEX	الوزارات والهياكل العمومية	
المؤسسات الدولية والشركاء الاقتصاديون	BM - SFI	OCDE	BAD	FMI	UE	CNUCED	ESCWA	Chambres mixtes de Commerce et d'Industrie		
الاستشارات الجهوية	طبرقة 2013-05-25	القيروان 2013-06-04	توزر 2013-06-15							
	صفاقس 2013-04-12	تطاوين 2013-04-19	المهدية 2013-05-03	الكاف 2013-05-04						
اللجان	لجنة المتابعة (ممثلوالإدارات والهياكل العمومية المعنية بالاستثمار)	اللجنة الاستشارية (ممثلوالمنظمات والهياكل المهنية والمجتمع المدني)								

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة

أهداف مراجعة مجلة تشجيع الإستثمار

1. مواكبة متطلبات التنمية الحالية للبلاد
2. توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين
3. مجلة شاملة تتناول الاستثمار بجميع أبعاده
4. تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من الآجال
5. إحداث آليات جديدة لحوكمة الاستثمار

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة

مجلة الإستثمار عامل من عوامل تحسين جاذبية الإستثمارات

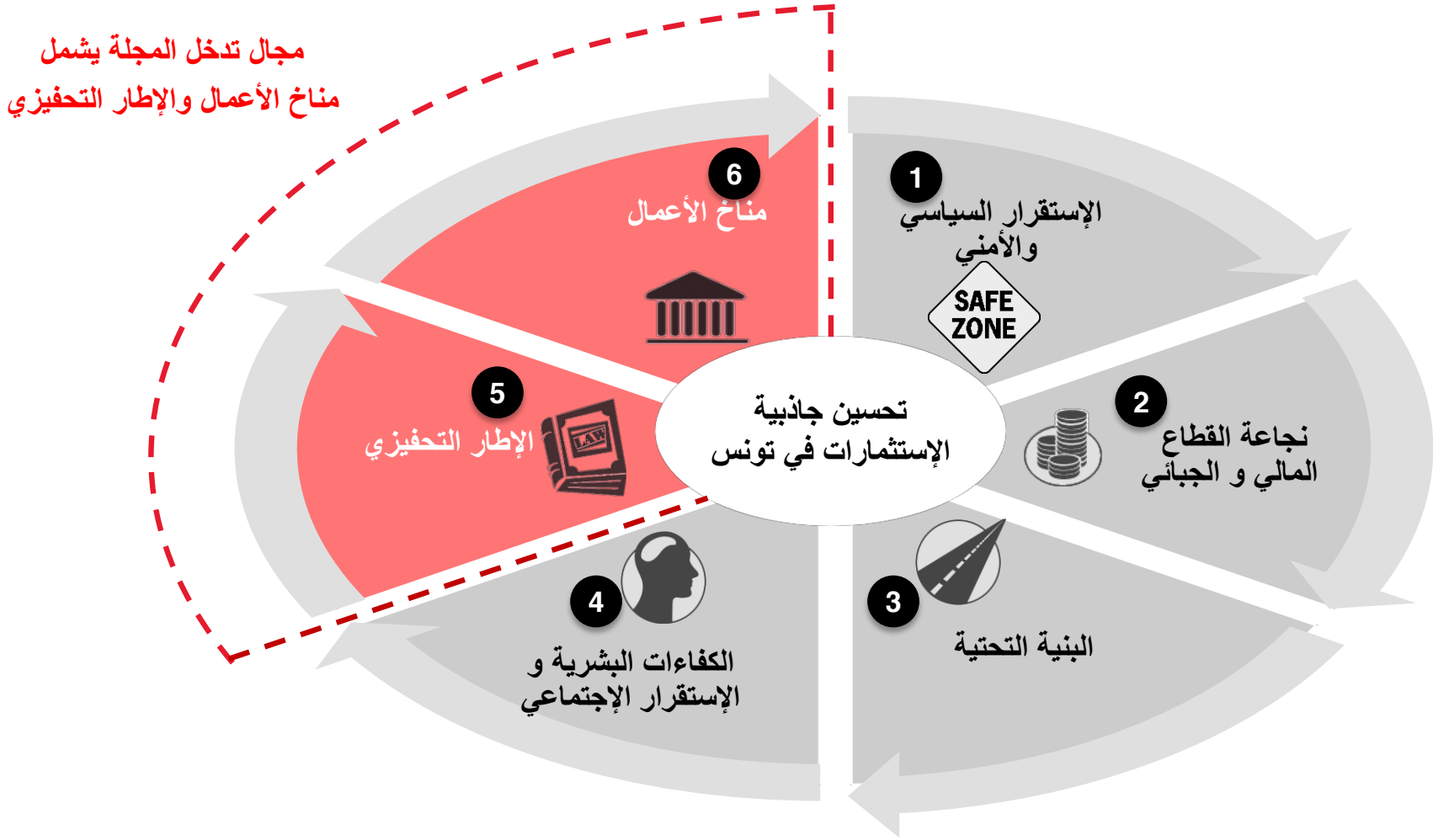

1. أهم مراحل مراجعة المجلة والإطار العام
2. **شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة**
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. تقديم مشروع المجلة الجديدة
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة

الاستثمار الخاص في تونس

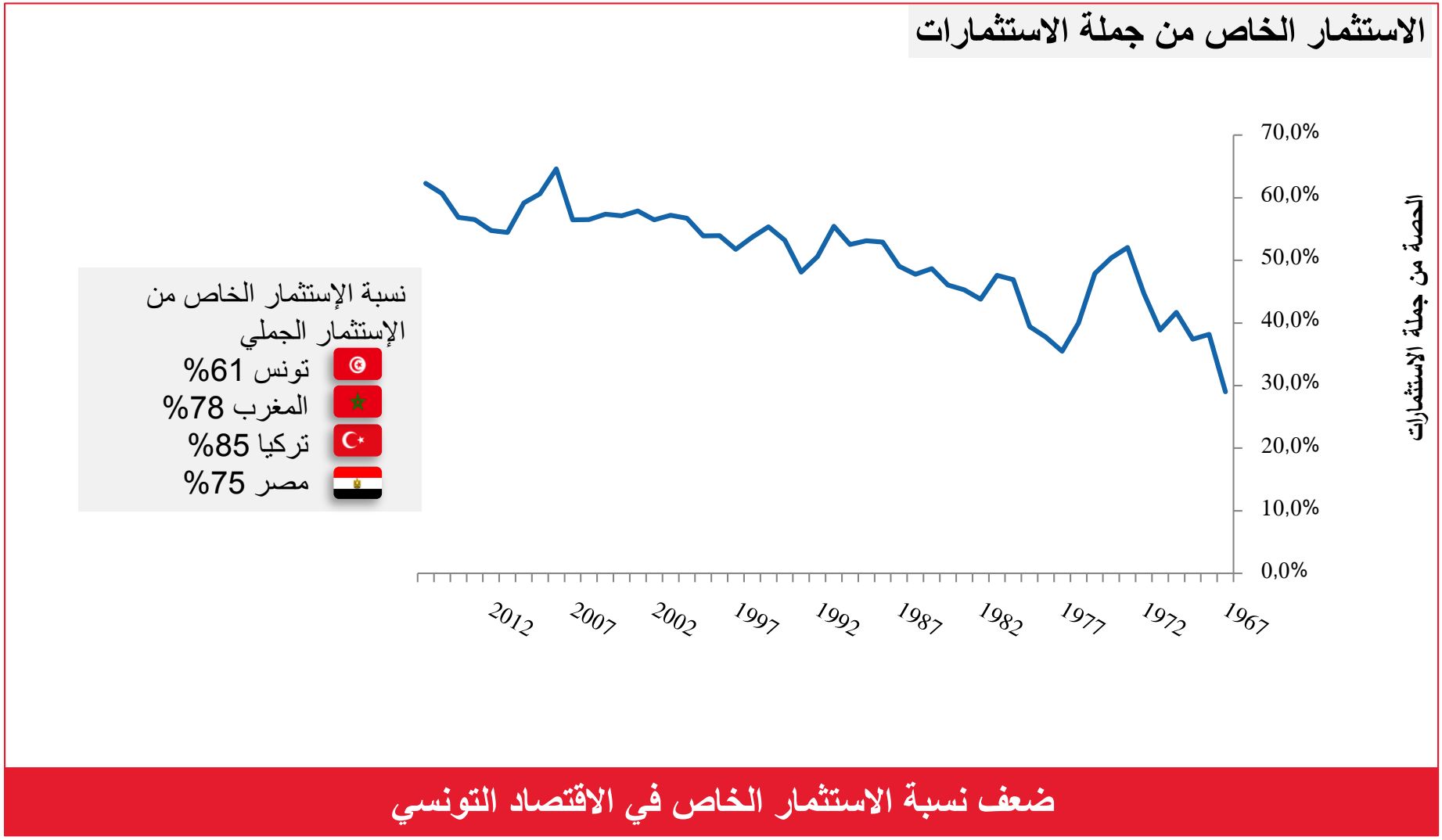

ضعف نسبة الاستثمار الخاص في الاقتصاد التونسي

2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة

الاستثمار الخاص في تونس: الاستثمار الخارجي

تطور الاستثمار الخارجي (2016-2007)

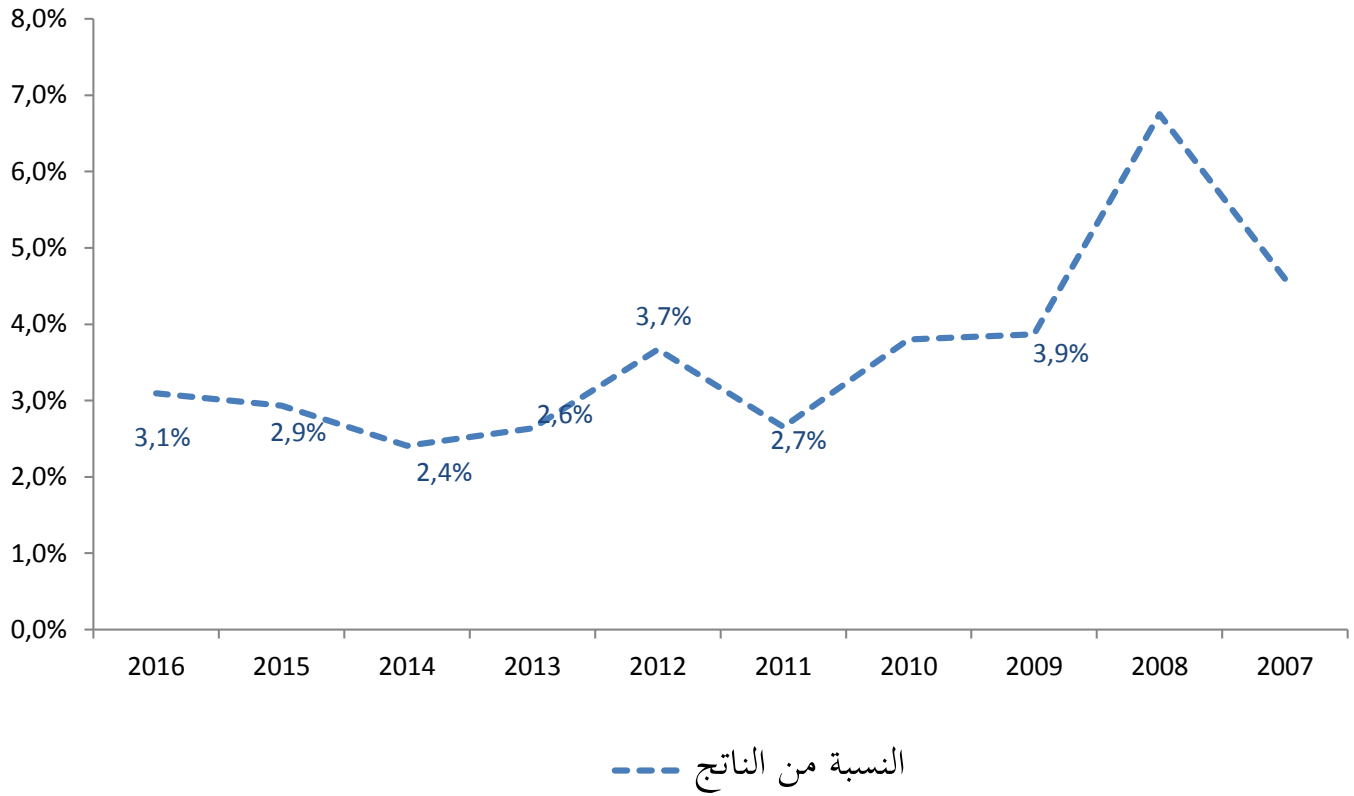

الاستثمار الخارجي ضعيف جدا في الاقتصاد التونسي

2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة

أسباب ضعف الاستثمار الخاص

1 سوق صغيرة ومغلقة

- 162 نشاط خاضع للترخيص من جملة 660 نشاط
- حوالي نصف الأنشطة الاقتصادية خاضعة لترخيص أو كراس شروط

2 موارد طبيعية محدودة

- ندرة الموارد الطبيعية المتوفرة (غاز، نفط، ...)

3 مناخ أعمال غير تنافسي

- قوانين معقدة وإجراءات إدارية طويلة
- هياكل متعددة في الحوكمة وصلت إلى حدها الأقصى اليوم
- مجلة حالية معقدة (31 تعديل على المجلة مع 33 أمر تطبيقي تم تعديله 150 مرة)
- تعدد القوانين وتشتتها خاصة في مجال الحوافز الجبائية
- ضعف البنية الأساسية

2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة

أهم نقائص المجلة الحالية

1 منظومة وصلت إلى حدها الأقصى	▪ منظومة أصبحت عاجزة عن مواكبة متطلبات المرحلة ▪ حجم استثمارات في ركود لا يواكب تطور الإستثمارات في بلدان أخرى (المغرب، الأردن...)
2 امتيازات مكلفة لميزانية الدولة وغير ناجعة	▪ إمتيازات جبائية ومالية تتكلف حوالي 1,5 مليار دينار سنويا، بما يمثل 8% من الموارد الجبائية و2% من الناتج المحلي ▪ إمتيازات ذات كلفة مرتفعة مقابل حجم استثمارات خاصة دون المأمول ▪ 10% فقط من المؤسسات المنتفعة إنتفعت ب 90% من الإمتيازات الجبائية
3 إمتيازات ضئيلة بعنوان التنمية الجهوية	▪ الإمتيازات الجبائية : 7,5% فقط بعنوان التنمية الجهوية، بما يمثل 86 مليون دينار ▪ الإمتيازات المالية : 10,2% فقط بعنوان التنمية الجهوية، بما يمثل 34 مليون دينار
4 امتيازات ذات نتائج محدودة على التشغيل	▪ مواطن الشغل المحدثة بفضل الإمتيازات لا تتجاوز 2% من مواطن الشغل المحدثة في قطاعي الخدمات والصناعة ▪ كلفة إحداث موطن شغل واحد تناهز 30 ألف دينار من الإمتيازات
5 اجراءات معقدة ومكلفة للمؤسسات	▪ طول الإجراءات وتشعبها وتعدد المتدخلين، ▪ التشتت والضبابية الناتجين عن تعدد النصوص والتعديلات والنصوص التطبيقية ▪ أكثر من 20 آلية و70 نظام لتشجيع الإستثمار (داخل و خارج المجلة)
6 مجلة لا تغطي كل القطاعات	▪ المجلة تستثني عديد القطاعات الخاضعة لنصوص قطاعية خاصة

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. **توجهات مشروع المجلة الجديدة**
4. تقديم مشروع المجلة الجديدة
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

3. توجهات المجلة الجديدة

ملائمة المجلة الجديدة لأهداف الاقتصاد الوطني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى **اقتصاد دولي محوري**

نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية

1. التنمية الجهوية
2. دعم التشغيل وتحسين التشغيلية
3. النهوض بالتجديد والابتكار
4. منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة
5. الإنتاجية مصدر لتنافسية القطاعات
6. التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة ودفع التصدير

أهداف المجلة **متناسقة مع الأهداف الوطنية** المنصوص عليها في **الوثيقة التوجيهية**، حيث تهدف المجلة إلى :

- ✓ النهوض بالاستثمار
- ✓ وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها

خاصة عبر:

1. تحقيق **تنمية جهوية** مندمجة ومتوازنة،
2. إحداث **مواطن الشغل** والرفع من **كفاءة** الموارد البشرية،
3. الرفع من **القيمة المضافة** و**القدرة التنافسية** والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي، **مما يمكن من دفع التصدير**
4. تحقيق **تنمية مستدامة**.

3. توجهات المجلة الجديدة

عناصر تجارب المقارنة و محتوى المجلة الجديدة

شمولية قوانين الإستثمار

- **في أغلب البلدان المتقدمة، لا سيما بلدان الـ OCDE، لا توجد قوانين خاصة بالإستثمار خارج القانون العام**
- بالنسبة للبلدان التي لها قوانين خاصة بالإستثمار، أغلب التجارب تبين أن قوانين الإستثمار **تعالج مختلف جوانب الاستثمار** (النفاذ إلى السوق، الضمانات والحقوق، الامتيازات، الإطار المؤسساتي والإجرائي) ولا تقتصر على الامتيازات

1. قواعد النفاذ إلى السوق
2. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار
3. ضمانات المستثمر وواجباته

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. **تقديم مشروع المجلة الجديدة**
   1.4. قواعد النفاذ إلى السوق
   2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار
   3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

4. تقديم المجلة الجديدة

إرساء أهداف أفقية للمجلة وعدم استثناء أي قطاع من مجال التطبيق

فصل 1

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- امتيازات موجّهة حسب أهداف أفقية وقطاعية
- قائمة طويلة في الأنشطة تستثني القطاع المالي والمناجم والمحروقات وتجارة التوزيع

الدوافع الرئيسية

- **عدم استجابة المجلة للأولويات الحالية للتنمية الاقتصادية**
  - ✓ مجلة صدرت منذ 22 سنة (1993)، مع المحافظة على روح قانون 1972 الخاص بتشجيع التصدير
- **قوانين الاستثمار في أغلب التجارب تتعرض إلى مسألة النفاذ إلى السوق والضمانات والحوافز والإجراءات**
  - ✓ اقتصار مجال تدخل المجلة الحالية على التشجيعات
  - ✓ تشتت المجالات الخاصة بالنفاذ إلى السوق والضمانات والحوافز والإجراءات بين عديد النصوص والقوانين

إلى...

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

- **أهداف أفقية للمجلة:**
  - ✓ الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي
  - ✓ إحداث مواطن الشغل والرفع من كفاءة الموارد البشرية،
  - ✓ تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة،
  - ✓ تحقيق تنمية مستدامة.
- عدم استثناء أي قطاع من مجال التطبيق تكريسا لمبدأ شمولية المجلة

4. تقديم المجلة الجديدة

إعتماد تصنيفة موحدة للأنشطة بين كل الهياكل بما ييسر الإجراءات لمختلف المتدخلين

فصل 2

الأهداف العامة	أفضل الممارسات	هيكلة التصنيف التونسي للأنشطة 2009	أحكام إنتقالية وكيفية إرساء التصنيف التونسي للأنشطة
• تصنيف مركزي يوفر **إطارا موحدا** لإنتاج وترتيب المعلومة الاقتصادية والاجتماعية • يسهل **مقارنة** المعلومات الإحصائية على **المستوى الوطني** • يسهل **مقارنة** المعلومات على **المستوى الدولي**	متناسق مع **التصنيف الدولي** والتصنيف **الأوروبي**	مثال للتوضيح القطاع : الصناعات المعملية C الفرع : الصناعات الغذائية 10 المجموعة : إنتاج مشتقات الحليب .5 القسم : صناعة الألبان والأجبان 1	• الهياكل العمومية مطالبة باستعمال التصنيف التونسي للأنشطة 2009 **كتصنيف وحيد لأنشطتها** • **أجل أقصاه سنتان** من تاريخ صدور هذا الأمر • **مساعدة فنية** ومتابعة من قبل **المعهد الوطني للإحصاء**

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. **تقديم مشروع المجلة الجديدة**
   - **1.4. قواعد النفاذ إلى السوق**
   - 2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار
   - 3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

1.4. قواعد النفاذ إلى السوق : التراخيص

مراجعة تراخيص الأنشطة الإقتصادية

نوعية التراخيص	الإجراءات المضمنة بالمجلة الجديدة
1 تراخيص المجلة	• عدم التنصيص على أي ترخيص على مستوى المجلة
2 تراخيص اللجنة العليا للاستثمار	• حذف ترخيص اللجنة العليا للاستثمار بالنسبة لأنشطة الخدمات غير المصدرة كليا الخاضعة لتراخيص بالنسبة للأجانب (49 نشاطا)
3 التراخيص الأخرى (نصوص قطاعية مختلفة)	• تقليص عدد التراخيص ومراجعة كراسات الشروط على 5 سنوات ← برنامج حكومي • إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لتنفيذ البرنامج
4 جميع أنواع التراخيص	• ضبط آجال إسناد التراخيص • إقرار ضرورة تعليل الرفض • اعتبار سكوت الإدارة بعد إنقضاء الآجال ترخيصا

50 % الأنشطة الاقتصادية غير حرة وتخضع لترخيص أو كراس شروط

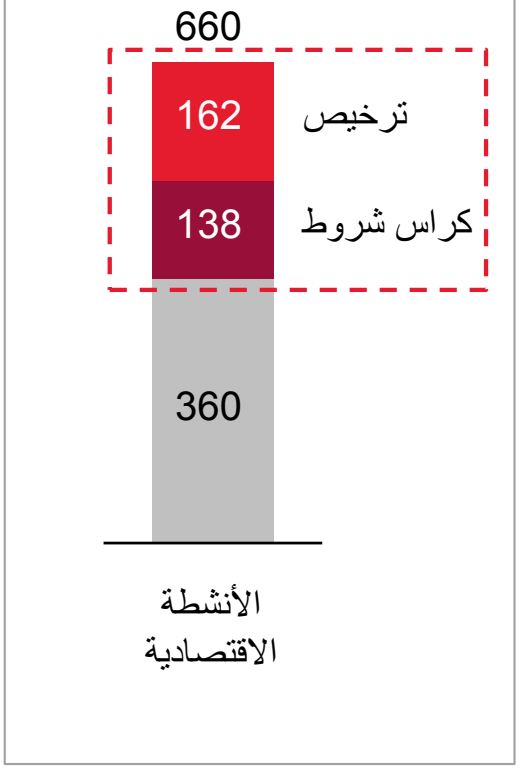

1.4. قواعد النفاذ إلى السوق : امتلاك العقارات

أهم الاشكاليات الحالية للإستثمار في القطاع الفلاحي

تشتت الملكية الفلاحية وصغر حجم الإستثمارات

الحجم المتوسط للمستغلة الفلاحية وعدد المستغلات
2014 -1960

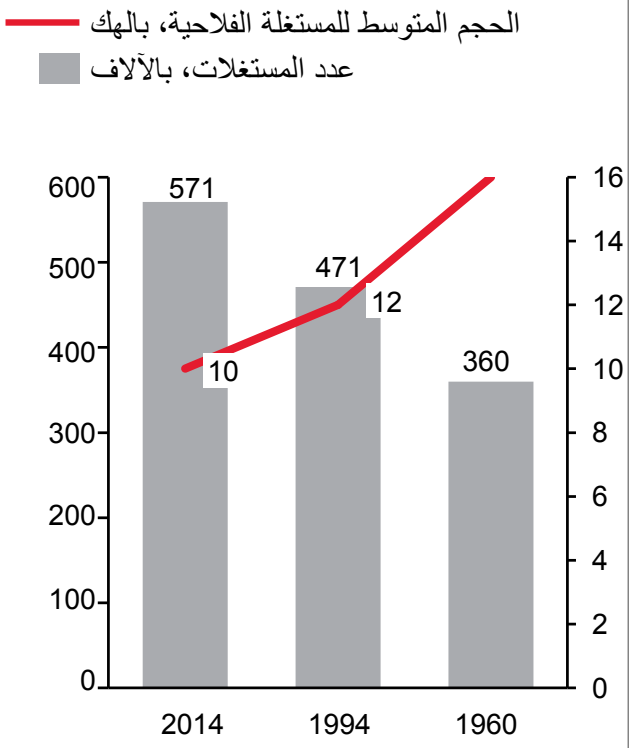

حجم المديونية يحد من قدرة القطاع على الإستثمار

130 ألف فلاح

1000 مليون دينار من الديون

موارد الإستثمار في القطاع الفلاحي

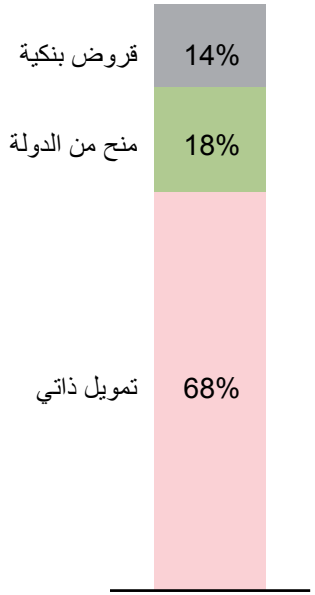

مردودية ضعيفة للقطاع مرتبطة بضعف التعصير والمكننة

إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب بالكغ
كغ / هك، 2013

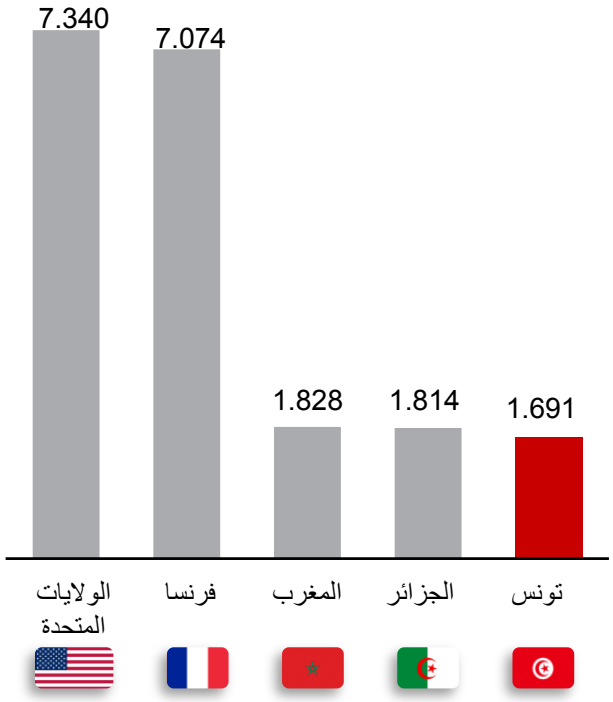

المصدر : معطيات البنك الدولي

1.4. قواعد النفاذ إلى السوق : امتلاك العقارات

دعم دور العقارات في الاستثمار

من...	الدوافع الرئيسية	...إلى
مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)		**مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)**
تمكين القطاع الفلاحي من الإنتفاع بجميع آليات التمويل امتلاك الأراضي الفلاحية يقتصر على الأشخاص الطبيعيين التونسيين وعلى الشركات التونسية التي يكون كل شركائها أشخاصا طبيعيين من ذوي الجنسية التونسية	- ضعف الإستثمارات الكبرى في المجال الفلاحي - تشتت الملكية الفلاحية وصغر حجم الإستثمارات - حجم المديونية يحد من قدرة القطاع الفلاحي على الاستثمار - مردودية ضعيفة للقطاع مرتبطة بضعف التعصير والمكننة	▪ السماح للشركات التونسية بامتلاك الأراضي الفلاحية بما يمكن خاصة شركات الاستثمار من **تمويل الشركات الفلاحية**، بما يساهم في ✓ تحسين الخبرات، ✓ تحسين القدرة التنافسية للقطاع، ✓ توفير التمويل اللازم بآليات جديدة...
تبسيط الإجراءات للمستثمر الأجنبي في إمتلاك العقارات لإنجاز الإستثمارات امتلاك العقارات للمستثمر الأجنبي منحصر في المناطق السياحية والمناطق الصناعية المهيأة	- عوائق للمستثمر الأجنبي في امتلاك العقارات مقارنة بالبلدان المنافسة	▪ السماح للمستثمر الاجنبي بامتلاك العقارات لانجاز استثمارات ▪ التأكيد على مبدأ **عدم امتلاك الأجانب للأراضي الفلاحية** في كل الحالات (بما في ذلك تصفية الشركات)

1.4. قواعد النفاذ إلى السوق : تشغيل إطارات أجنبية

إمكانية تشغيل إطارات أجنبية في حدود 10 من الإطارات لفائدة كل المؤسسات

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- إمكانية تشغيل 4 إطارات أجنبية لفائدة المؤسسات المصدرة كليا كحد أقصى مع إمكانية الترخيص في أكثر من 4 مع شرط إعتماد برنامج تونسة

الدوافع الرئيسية

- ضعف نقل الخبرات ونقل التكنولوجيا خاصة في الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي العالي،

- تعبير المستثمرين عن الحاجة الملحة لتشغيل كفاءات عليا أجنبية، خاصة في مرحلة انطلاق مشاريعهم.

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

- تشغيل إطارات أجنبية في حدود 10 وبترخيص فيما زاد عن ذلك لفائدة كل المؤسسات

1.4. ملخص محور النفاذ إلى السوق

4. نقاط التغيير في المجلة الجديدة 1.4. قواعد النفاذ إلى السوق
1. عدم التنصيص على أي ترخيص على مستوى المجلة وحذف ترخيص اللجنة العليا للإستثمار
2. تقليص عدد التراخيص ومراجعة كراسات الشروط خلال الـ5 سنوات القادمة
3. ضبط آجال إسناد التراخيص بموجب أمر وإقرار ضرورة تعليل الرفض واعتبار سكوت الإدارة بعد إنقضاء الآجال ترخيصا
4. تطوير الاستثمار : امتلاك العقارات
5. تشغيل الخبرات الأجنبية (حرية إنتداب 10 إطارات أجنبية ، وبترخيص في ما زاد عن ذلك)

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. **تقديم مشروع المجلة الجديدة**
   - 1.4. قواعد النفاذ إلى السوق
   - **2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار**
   - 3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

من الضروري رسم خطة تحول لإرساء الهياكل الجديدة

هياكل المساندة والاحاطة الحالية

- APII
- ONA
- FIPA
- CEPEX
- AFT
- APIA
- AFA
- ONTT
- AFI
- Pépinières d'entreprises
- Centres d'affaires
- Offices Régionaux

الصناديق الخاصة للتمويل والامتيازات المالية

- FAMEX / FOPRODEX 20 MDNT
- In'tech
- FODECAP
- FSDO
- FODEC 77 MDNT
- PNRI
- FTE
- RIITIC
- FNE
- FOPRODI 49 MDNT
- Amorçage
- FODEP
- FONAPRAM 25 MDNT
- FOSDAP 67 MDNT
- Essaimage
- FODEC Tourisme
- SICARs Régionales

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

أوجه الخلل في الإطار المؤسساتي الحالي

1 تغطية قطاعية غير شاملة

- قطاعات مهمة لا يشملها الإطار المؤسساتي الحالي (35% من الناتج) : النقل، اللوجستية، التجارة، البناء،...
- قطاعات المستقبل لا تتمتع بعناية خاصة :الطاقات المتجددة وعلوم الحياة، التعليم، السياحة الطبية، البيئة، الثقافة

2 ضعف التنسيق مع القطاع الخاص

- غياب استراتيجية وطنية للنهوض بالاستثمار وضعف تشريك القطاع الخاص

3 تغطية جغرافية

- تعدد الوكالات في الجهات مع التداخل في الأدوار،
- غياب أو ضعف الفعالية وتقاسم الإمكانيات بين الوكالات التي تعمل تحت إشراف وزارات مختلفة

4 تغطية وظيفية

- الوكالات الحالية لا تغطي جميع الوظائف بطريقة مثلى، مثلا: نقص في متابعة المشاريع الكبرى، قبول العرائض والرد عليها...
- تشتت في آليات التمويل وضعف مردودية هياكل التمويل (مثال الشركات الجهوية لرأس مال تنمية)

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

حوكمة جديدة في مجال الاستثمار: إطار مؤسساتي أكثر تناغما في الأدوار

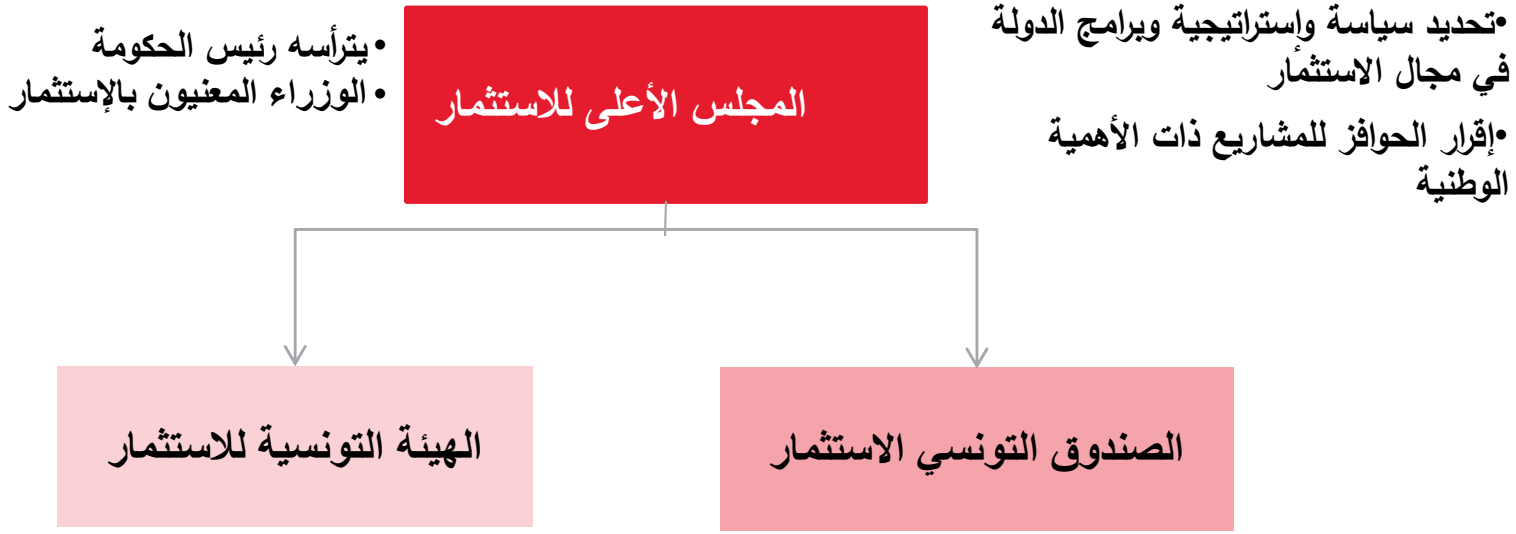

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

الهيئة التونسية للاستثمار

اقتراح **السياسات والإصلاحات** بالتنسيق مع القطاع الخاص	**مخاطب وحيد للمستثمر:** توجيه وإرشاد وتذليل الصعوبات	دراسة وتقييم **المشاريع ذات الأهمية الوطنية**	النظر في مطالب **الانتفاع بالمنح** وإقرار إسنادها

فصل 13-16

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

التنسيق بين الهيئة التونسية للاستثماروالمتدخلون الحاليون في مجال الإستثمار

المنسق بين المتدخلين في مجال الإستثمار

الهيئة التونسية للاستثمار

التنسيق مع المتدخلين الحاليين في مجال الإستثمار في إطار **اتفاقية إطارية**

1. المتدخلون في دراسة مطالب الحوافزوالمشاريع ذات الآهمية الوطنية، وعرائض المستثمرين

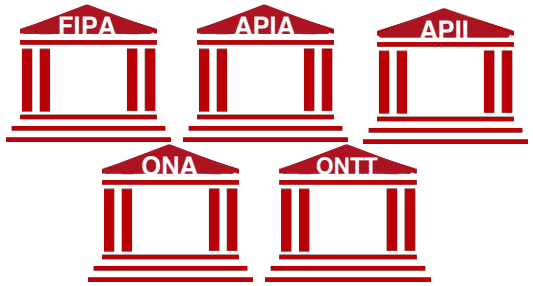

وكالات النهوض بالإستثمار

2. المتدخلون في إسناد التراخيص

الوزارات

3. المتدخلون في إحداث المؤسسة

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، المحكمة، الضرائب،...

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

الصندوق التونسي للإستثمار موجه للتشغيل، التنمية الجهوية والقطاعات ذات الاولوية

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- عديد المنح والإمتيازات المالية الممنوحة للمستثمرين
- عديد الصناديق والهياكل التي تتصرف في المنح والإمتيازات

الدوافع الرئيسية

- **تشتت** بين عديد الصناديق
- طول الإجراءات وعدم وضوحها للمستثمر
- في بعض الأحيان، تعطل الإستثمار في انتظار الموافقة على المنحة
- ضعف مساهمة الدولة في رأس مال الشركات

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

إحداث صندوق موحّد (صندوق الصناديق) لتدعيم القطاع الخاص

- ✓ منح استثمار (التنمية الجهوية، القطاعات ذات الأولوية والمنظومات الاقتصادية) ومنح أداء اقتصادي وبنية أساسية
- ✓ مساهمات
- ✓ تمويل
- ✓ ضمانات

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

الحوكمة الجديدة للاستثمار تتطلب هيكل جديد

الصندوق التونسي الاستثمار

تجميع الصناديق الخاصة للاستثمار والمنح المالية

صرف **المنح**	الاكتتاب في **صناديق الاستثمار**	وضع **خطوط تمويل**	تمويل أنظمة **الضمان**
الهيأة التونسية للاستثمار	شركات وصناديق الاستثمار المرخّص لها من قبل هيئة السوق المالية	مؤسسات القرض والتمويل الناشطة طبقا للتشريع الجاري به العمل	شركات الضمان الناشطة طبقا للتشريع الجاري به العمل
	صناديق إنطلاق صناديق جهوية صناديق قطاعية		
- القيمة المضافة - التنمية الجهوية - التشغيل - التنمية المستدامة	- صناديق مساعدة على الإنطلاق - شركات تصرف FCPR - SICAR	- البنوك - مؤسسات التمويل الصغير	- Sotugarكل القطاعات - Cotunaceالتصدير

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

حوكمة جديدة في مجال الاستثمار: إطار مؤسساتي أكثر تناغما في الأدوار

المجلس الأعلى للاستثمار

- تحديد سياسة وإستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار
- إقرار الحوافز للمشاريع ذات الأهمية الوطنية

- يترأسه رئيس الحكومة
- الوزراء المعنيون بالإستثمار

موارد التمويل :
يجمع آليات تدخل الدولة للتشجيع على الاستثمار ويتكون من:
- موارد ميزانية الدولة
- القروض والهبات
- موارد أخرى

الصندوق التونسي الاستثمار

تجميع الصناديق الخاصة للاستثمار والمنح المالية

صناديق قطاعية

صناديق جهوية

- صرف **المنح**
- الاكتتاب في **صناديق الاستثمار**
- وضع **خطوط تمويل**
- تمويل أنظمة **الضمان**

الهيئة التونسية للاستثمار

- تنفيذ استراتيجية الإستثمار
- الكتابة القارة للمجلس
- المخاطب الوحيد
- التنسيق بين مختلف الهياكل القطاعية

هياكل قطاعية

هياكل جهوية

- التنسيق في إطار اتفاقيات إطارية
- تمثيليات جهوية

- اقتراح **السياسات والإصلاحات** بالتنسيق مع القطاع الخاص
- **مخاطب وحيد للمستثمر**: توجيه وإرشاد وتذليل الصعوبات
- دراسة وتقييم **المشاريع ذات الأهمية الوطنية**
- النظر في مطالب **الانتفاع بالمنح** وإقرار إسنادها

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

أصناف المنح

1. منح الإستثمار	1. 1. التنمية الجهوية
	1. 2. القطاعات ذات الأولوية
	1. 3. المنظومات الإقتصادية
	1. 4. مصاريف البنية الأساسية الخارجية بعنوان التنمية الجهوية
2. منح الأداء الإقتصادي	2. 1. الإستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية
	2. 2. الإستثمارات اللامادية
	2. 3. مصاريف البحث و التطوير
	2. 4. مصاريف تكوين الأعوان الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات
3. منحة تطوير القدرة التشغيلية	
4. منحة التنمية المستدامة	

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

نحو منظومة تحفيزية مبسطة، مدعمة للاستثمار وموجهة نحو الأولويات الوطنية

1. **دعم الحوافزالناجعة**

2. **الرفع** في القيمة الجملية **للحوافز لدفع الإستثمار مع إعتماد مبدأ التمييز الايجابي**

3. **تناغم الحوافز الجبائية والمالية**

4. **التبسيط والتسريع في** إجراءات الإنتفاع بالحوافز مع **دعم لا مركزية القرار في إسناد المنح**

5. توجيه الحوافز حسب الاولويات الوطنية
   - **التنمية الجهوية**
   - **التشغيل**
   - **القيمة المضافة**
   - **التنمية المستدامة**

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- الفصل 52 و 52 مكرر
  - ✓ منحة من 5 إلى 15% من كلفة الاستثمار
  - ✓ مساهمة بعنوان مصاريف البنية الأساسية
  - ✓ طرح الأرباح لمدة 5 سنوات
  - ✓ أراض بالدينار الرمزي
- مجال التطبيق
  - ✓ أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للمناطق الحدودية.
  - ✓ للأنشطة الواعدة وذات نسبة اندماج مرتفع
  - ✓ مشاريع ذات أهمية من حيث حجم الاستثمار وإحداثات مواطن الشغل

الدوافع الرئيسية للتغيير

- سلطة تقديرية كبيرة للجنة العليا للإستثمار
- عدم وجود مقاييس محددة وموضوعية لإسناد الإمتيازات الخصوصية
- عدم توجيه الإمتيازات الخصوصية حسب الأولويات الإقتصادية للدولة

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

- **المشاريع ذات الأهمية الوطنية**
  - في حدود ثلث كلفة الاستثمار مع سقف
  - مساهمة بعنوان مصاريف البنية الأساسية
  - طرح الأرباح في حدود 10 سنوات
- **مجال التطبيق**
  - ✓مشاريع نموذجية في قطاعات استراتيجية + مقاييس أخرى للرفع من نسبة المنحة : (قدرة تصديرية ونقل تكنولوجيا ...)

+

✓حد أدنى لكلفة استثمار

أو حد أدنى لمواطن شغل

4. نقاط التغيير في المجلة الجديدة

2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار

6. **إحداث هيئة تونسية للاستثمار:** مخاطب وحيد للمستثمر وتيسير الإجراءات أمام المستثمر

7. **إحداث الصندوق التونسي للإستثمار :** يجمع آليات تدخل الدولة للتشجيع على الاستثمار

8. **إحداث المجلس الأعلى للإستثمار:** يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار

9. **إسناد حوافز مالية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية**
(التنمية الجهوية، التشغيل، الرفع من القيمة المضافة و القدرة التنافسية، التنمية المستدامة)

10. **إسناد امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية**(المقاييس تضبط بأمر حسب الأولويات الوطنية)

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. **تقديم مشروع المجلة الجديدة**
   1.4. قواعد النفاذ إلى السوق
   2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار
   3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
5. حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة

3.4. ضمانات المستثمر وواجباته

تذليل العقبات الإجرائية التي تعترض المستثمرين الأجانب عند تحويل العملة إلى الخارج

فصل 7-10

من...	الدوافع الرئيسية للتغيير	...إلى
مجلة الصرف الحالية		**مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)**
• تتضمن مجلة الصرف الحالية صنفين من التحويلات : تحويلات جارية وتحويلات غير جارية • تضبط التحويلات الجارية بقائمة لدى البنك المركزي التونسي • تجري التحويلات الجارية دون ترخيص من البنك المركزي وتقع في اختصاص البنوك التجارية • يختص البنك المركزي في الترخيص في التحويلات الغير جارية	• تذمر عديد المستثمرين من طول آجال الإجابة للترخيص في التحويلات الغير جارية ومن عدم تعليل قرارات الرفض في شأنها • عديد اتفاقيات حماية الاستثمار التي أبرمتها تونس مع عديد الدول والتي لها قوة قانونية أقوى من مجلة الصرف تتضمن حرية تحويل الأموال إلى الخارج دون قيود (مثلا اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين تونس وليبيا أو بين تونس وفرنسا ...) • قائمة العمليات الجارية غير محينة ولا تحتوي مثلا على امكانية دفع قسط أول قبل تسلم البضاعة • بعض التحويلات تحال على البنك المركزي رغم عدم ضرورة ذلك قانونيا • عدم ضبط الوثائق التي تستوجبها عملية التحويل بالدقّة الكافية (Pas de normalisation)، أوطلب وثائق يصعب توفيرها في بعض الحالات	• تمكين المستثمر الأجنبي من تحويل أرباحه وأصوله إلى الخارج بالعملة الأجنبية بكامل الحرية والحد من السلطة التقديرية للبنك المركزي عبر تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال ✓ ضرورة إعلام المستثمر الأجنبي بأسباب رفض تحويل الأموال إلى الخارج

فصل 7-10

3.4. ضمانات المستثمر وواجباته

تضمين المجلة الجديدة لمبدأ المعاملة المنصفة وحماية الملكية من المخاطر غير التجارية

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- المجلة الحالية لا تتضمن أبوابا تنص على ضمانات المستثمر وواجباته
- وجود 54 اتفاقية ثنائية تنص على حماية المستثمرين (لها قوة أكبر من القوانين)
- المجلة الحالية لا تنص صراحة على ضمان الحقوق والإمتيازات التي تم الإنتفاع بها حتى في صورة تغير القوانين والتراتيب الجاري بها العمل

الدوافع الرئيسية للتغيير

- أفضل الممارسات تتضمن تنصيصا واضحا على المعاملة العادلة والمنصفة وحماية الملكية من المخاطر غير التجارية
- ضرورة تجميع النصوص التي تكرس المعاملة العادلة وتضمينها بالمجلة وذلك بهدف توضيح الرؤية للمستثمر وطمأنته
- أفضل الممارسات تتضمن تنصيصا واضحا على ضمان الحقوق المكتسبة

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

- التنصيص على ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر التونسي في الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار عندما يكونان في وضعيات قانونية مماثلة
- التنصيص على حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عبر تقييد حق الدولة في الانتزاع والتأميم بأن لا يكون ذلك إلا للمصلحة العامة ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل
- التنصيص على ضمان احترام الملكية الصناعية والفكرية

3.4. ضمانات المستثمر وواجباته

تنص أفضل الممارسات ضمن قوانين الإستثمارعلى واجبات المستثمر

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية (1993)

- لم يتم التنصيص صراحة على واجبات المستثمر

الدوافع الرئيسية للتغيير

- تبين التجارب المقارنة أن أفضل الممارسات تتضمن تنصيصا صريحا ضمن قوانين الإستثمار على واجبات المستثمر
- الحاجة إلى المستثمر المسؤول

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

- احترام التشاريع الجاري بها العمل في البلاد التونسية وخاصة التشريع المتعلق بالشغل والضمان الاجتماعي والصحة والمنافسة وحماية المستهلك وحماية المحيط.
- توفير كل المعلومات المطلوبة في إطار تطبيق مقتضيات هذه المجلة ونصوصها التطبيقية.
- ضمان صحة ودقة وشمولية كل معلومة يدلي بها في إطار استثماره.

3.4. ضمانات المستثمر وواجباته

في صورة تعذر تسوية النزاع بالمصالحة، اللجوء إلى التحكيم بموافقة الدولة وفي حالة التعذر اللجوء إلى المحاكم التونسية بفض النزاعات

من...

مجلة تشجيع الاستثمار الحالية

- سكوت المجلة الحالية عن كيفية تسوية النزاعات

الدوافع الرئيسية للتغيير

- أفضل الممارسات تتضمن تنصيصا دقيقا عن كيفية تسوية النزاعات وترسي منظومة قائمة على مبدأ الصلح وضمان حقوق الأطراف

...إلى

مشروع مجلة الاستثمار الجديدة (2016)

فصل 23-25

1. التسوية الصلحية للنزاعات

- اختيار المصالحة من بين إجراءات التسوية الصلحية للنزاعات
- تسوية النزاعات الناشئة عن تطبيق أو تأويل مجلة الاستثمار بالمصالحة
- حرية الأطراف بالاتفاق على إجراءات المصالحة

2. التسوية الحكمية للنزاعات

i. بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي

- تخضع تسوية النزاع إلى التحكيم ويمكن اللجوء إلى لتحكيم بموجب اتفاقية
- اختيار إحدى هياكل التحكيم (المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات أومؤسسة تحكيمية أخرى أوهيئة تحكيم حرّ)
- اختصاص المحاكم التونسية بالنظرفي النزاع في صورة عدم إبرام اتفاقية تحكيم.

ii. بين الدولة التونسية والمستثمر التونسي

- المبدأ: اختصاص المحاكم التونسية بالنظر
- الاستثناء اتفاقية تحكيم في صورة ما إذا كان النزاع اقتصادي أو تجاري أو مالي ناتج عن علاقة دولية على معنى الفصل 7 من مجلة التحكيم

4. نقاط التغيير في المجلة الجديدة 3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
11. التنصيص على المعاملة العادلة والمنصفة
12. حماية الملكية من المخاطر غير التجارية
13. واجبات المستثمر المسؤول
14. منظومة متكاملة لتسوية النزاعات

1. الإطار العام وأهم مراحل مراجعة المجلة
2. شرح أسباب مشروع المجلة الجديدة
3. توجهات مشروع المجلة الجديدة
4. **تقديم مشروع المجلة الجديدة**
   1.4. قواعد النفاذ إلى السوق
   2.4. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار
   3.4. ضمانات المستثمر وواجباته
5. **حوصلة أحكام مشروع المجلة الجديدة**

5. حوصلة محتوى مشروع المجلة الجديدة

المبادئ المقترحة في المجلة

1. ترفيع الإمتيازات المالية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية. المقترح : التشغيل، التنمية الجهوية، التصدير، القطاعات ذات الأولوية، وترشيد وتبسيط منظومة الحوافز على مستوى المجلة

2. ترشيد حوكمة الدولة في مجال الإستثمار عبر :

   - إحداث "المجلس الوطني للإستثمار" لضبط الإستراتيجيات الوطنية للإستثمار بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات الوطنية
   - توحيد التصرف في موارد الدولة المخصصة لدعم الإستثمار عبر تجميع الصناديق الموجودة في صندوق الصناديق : "الصندوق التونسي للإستثمار"
   - إحداث "هيئة تونسية للإستثمار" للتنسيق وتنفيذ استراتيجية الدولة

3. اقتراح بعض الإجراءات لتسهيل النفاذ إلى السوق للمستثمر التونسي والأجنبي

4. التنصيص على حماية حقوق المستثمر وعلى واجباته

5. حوصلة محتوى مشروع المجلة الجديدة

I. قواعد النفاذ إلى السوق	II. آليات وهياكل تشجيع الإستثمار	III.ضمانات المستثمر وواجباته
1. **عدم التنصيص على أي ترخيص على مستوى المجلة وحذف ترخيص اللجنة العليا للإستثمار**	6. **إحداث هيئة تونسية للاستثمار:** مخاطب وحيد للمستثمر وتيسير الإجراءات أمام المستثمر	11. **مبدأ حرية تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى الخارج للمستثمر الأجنبي**
2. **تقليص عدد التراخيص ومراجعة كراسات الشروط خلال الـ5 سنوات القادمة**	7. **إحداث الصندوق التونسي للإستثمار :** يجمع آليات تدخل الدولة للتشجيع على الاستثمار	12. **التنصيص على المعاملة العادلة والمنصفة**
3. **ضبط آجال إسناد التراخيص بموجب أمر وإقرار ضرورة تعليل الرفض واعتبار سكوت الإدارة بعد إنقضاء الآجال ترخيصا**	8. **إحداث المجلس الأعلى للإستثمار:** يضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار	13. **حماية الملكية من المخاطر غير التجارية**
4. **تشغيل الخبرات الأجنبية (10 إطارات الأجنبية كحد أقصى)**	9. **إسناد حوافز مالية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية** (التنمية الجهوية، التشغيل، الرفع من القيمة المضافة و القدرة التنافسية، التنمية المستدامة)	14. **واجبات المستثمر المسؤول واحترام التشاريع الجاري بها العمل**
5. **تطوير الاستثمار : امتلاك العقارات**	10. **إسناد امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية** (المقاييس تضبط بأمر حسب الأولويات الوطنية)	15. **منظومة متكاملة لتسوية النزاعات**